استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية – من وجهة نظر مدققي الحسابات

Using analytical procedures to evaluate the reasonableness of accounting estimates - from the auditors' point of view

حسين بلحسن [1،*]، محمد الهلة [2]،

[1] مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)

(bellahcen.hocine@univ-ouargla.dz)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)

(elhellamohamed08@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2024/10/21؛ **تاريخ المراجعة:** 2024/10/23؛ **تاريخ القبول:** 2024/11/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، ولتحقيق ذالك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وإعداد استبانة وزعت على 45 فرد من مدققي الحسابات بالجنوب الشرقي الجزائري استرجع منها 37 استمارة صالحة للدراسة، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Version 26 وبعض الأساليب المستخدمة في التحليلي الإحصائي مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري تم التوصل إلى أن الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية، وأوصت الدراسة بإلزام المؤسسات الجزائرية بضرورة عرض تقديراتها المحاسبية على مدققي الحسابات لتقييم مدى معقوليتها.

الكلمات المفتاح: إجراءات تحليلية، تقديرات محاسبية، تقييم عقولية، مدققي حسابات.

تصنيف JEL : M42

Abstract: This study aims to determine the extent to which analytical procedures contribute to assessing the reasonableness of accounting estimates from the auditors' point of view. To achieve this, the descriptive approach was relied upon to present the theoretical framework for the study's variables and prepare a questionnaire that was distributed to 45 individual auditors in south-eastern Algeria. 37 valid questionnaires were retrieved for the study, and using the statistical program SPSS version 26 and some methods used in statistical analysis such as the arithmetic mean and standard deviation, it was concluded that analytical procedures contribute significantly to assessing the reasonableness of accounting estimates. The study recommended requiring Algerian institutions to present their accounting estimates to auditors to assess their reasonableness.

Keywords: analytical procedures, accounting estimates, reasonableness assessment, auditors

Jel Classification Codes : M42

* حسين بلحسن bellahcen.hocine@univ-ouargla.dz

1- تمهيد:

تعد مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والتحريف من بين أهم أهداف عملية تدقيق الحسابات، وهذا لوجود العديد من المداخل التي يمكن للإدارة استخدامها للتأثير على صحة وسلامة البيانات المالية والغير المالية وفق ما تراه مناسبا لها، كالمحاسبة الإبداعية، والتقديرات المحاسبية التي تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي مما يجعل احتمال التحيز فيها كبير، ومن الأدوات التي يستخدمها مدقق الحسابات في عملية التدقيق، الإجراءات التحليلية التي تساعد في تقييم المعلومات المالية وغير المالية واكتشاف القيم المخالفة للتوقعات وهذا ما يسعى إليه مدقق الحسابات لتحقيق هدفه من عملية التدقيق.

أولا- الإشكالية الرئيسية:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية لمخصصات : الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء من وجهة نظر مدققي الحسابات ؟
- ما مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية للعمر الاقتصادي للأصول من وجهة نظر مدققي الحسابات ؟
- ما مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية لمستحقات الضرائب والمعاشات من وجهة نظر مدققي الحسابات ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- تساهم الإجراءات التحليلية بشكل كبير في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- تساهم الإجراءات التحليلية بشكل كبير في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- تساهم الإجراءات التحليلية بشكل كبير في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات من وجهة نظر مدققي الحسابات.

ثالثا- أهمية والبحث تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوع الإجراءات التحليلية والتقديرات المحاسبية، حيث تعتبر الأولى من أهم الأدوات المساعدة لمدققي الحسابات في تدقيق التقديرات المحاسبية لمنع التحريف والتحيز، وتقييم دقة تلك التقديرات التي يؤثر التلاعب فيها على شفافية ومصداقية القوائم المالية.

رابعا- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مايلي:

- معرفة مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية لمخصصات : الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- الوقوف على مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية للعمر الاقتصادي للأصول من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- التعرف على مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية لمستحقات الضرائب والمعاشات من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- تحديد مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم دقة ومعقولية التقديرات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

خامسا– الدراسات السابقة: وللإحاطة بجوانب البحث نعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة:

❖ **دراسة فاطمة فزع هداب وليلى عبد جاسم (2020)** بهدف التعرف على أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، تم توزيع 100 استمارة استبيان على مراقبي الحسابات والممارسين لمهنة التدقيق، وأظهرت نتائج الدراسة بأن استخدام الإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الكشف عن مصداقية عرض مختلف بنود الميزانية[1]

❖ **دراسة يرقي كريم (2015)** ركزت هذه الدراسة على معرفة مدى اهتمام مرجعي الحسابات في الجزائر بالمراجعة التحليلية، ولتحقيق ذالك وزعت استبانة على 53 فرد من مراجعي الحسابات وأساتذة جامعيين، وخلصت الدراسة إلى أن مرجعي الحسابات يعتمدون بشكل كبير على إجراءات المراجعة التحليلية، وأن هذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير على الرأي النهائي للمراجع الخارجي.[2]

❖ **دراسة وليد عمر عويس وأحمد علي بواعنة (2021)** هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات، حيث صممت استبانة وزعت على 192 مدقق حسابات في الأردن، وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية أن الإجراءات التحليلية لها أثر في الحكم المهني لمدقق الحسابات في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإجراءات التحليلية لتقدير المخاطر والتأكد من عدم وجود أخطاء متعمدة في القوائم المالية.[3]

❖ **دراسة علي أبوبكر باوزير و مراد عبد الله باعمودي (2021)** من أجل معرفة أثر التقدير المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، ودراسة العوامل المؤثرة على التقدير المحاسبي في إشكالية رئيسية لهذه الدراسة، تم طرح استبانة على ثلاث فئات من مجتمع الدراسة تمثلت في الشركات التجارية والصناعية، الجامعات، مكاتب المحاسبة والمراجعة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها، التقدير المحاسبي يؤثر على مصداقية التقارير المالية، ومن أهم العوامل المؤثر على التقدير المحاسبي هي المرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية وتوافر الخبرة اللازمة للقائمين بالتقدير .[4]

❖ **دراسة كريم فيصل (2022)** حاولت هذه الدراسة فهم طبيعة التقديرات المحاسبية وعلاقتها بجودة التقارير المالية وبهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في مدى مساهمة التقديرات المحاسبية في جودة التقارير المالية تم توزيع استبانة على فئة من الموظفين والأساتذة وطلبة الجامعة وأظهرت النتائج أن التقديرات المحاسبية لا تأثر بالضرورة على جودة التقارير المالية وان الإفصاح عنها قد ينتج عنه انخفاض في جودة القوائم المالية.[5]

2– الإطار النظري للدراسة: في هذا العنصر سيتم عرض الجوانب النظرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة على النحو الموالي:

2–1: ماهية الإجراءات التحليلية: ويمكن إيجازها في العناصر الموالية:

2–1–1: تعريف الإجراءات التحليلية:

عرف المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 مصطلح الإجراءات التحليلية على أنها "عمليات تقويم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضا التحري الضروري عن التقلبات أو العلاقات التي يتم التعرف عليها والتي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير".[6]

وتعرف أيضا بأنها "تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى وذالك من أجل تحديد مدى التجانس بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة وبالتالي الخروج بنتيجة عن هذه الاختبارات".[7]

ويقصد بالإجراءات التحليلية في المراجعة بأنها "عبارة عن أحد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أدائها لجمع أدلة الإثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة والتأكد من عدم وجود أخطأ أو مخالفات".[8]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإجراءات التحليلية هي واحدة من أدوات جمع أدلة الإثبات يتم من خلالها تحليل العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية بالدراسة والمقارنة للتأكد من مدى صحة وسلامة بنود القوائم المالية من أية أخطاء أو مخالفات أو معلومات أخرى غير متوقعة.

2–1–2: أهمية الإجراءات التحليلية في التدقيق:

يتم استخدام الإجراءات التحليلية في كافة مراحل تنفيذ عملية التدقيق لما لها من أهمية خاصة تتمثل في :

- فهم طبيعة أعمال العميل وتقييم المخاطر الجوهرية في البيانات المالية.
- تقدير قدرة العميل على الاستمرار في النشاط.

- التعرف على الأخطاء الجوهرية أو التحريفات المحتملة في القوائم المالية.
- تقليل الاختبارات التفصيلية: إذا كانت نتيجة تنفيذ الإجراءات التحليلية لا تحتوى على تقلبات غير عادية فهذا احتمال ضعيف لوجود أخطأ أو مخالفات مادية، وبالتالي إجراء اختبارات تفصيلية يعد أمرا غير ضروري.
- تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق: حيث أن القيام بالإجراءات التحليلية في المكتب أقل تكلفة من إجراء الاختبارات التفصيلية في الميدان. [9]

2-1-3: أنواع الإجراءات التحليلية:

يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة منها. ويوجد خمسة أنواع رئيسية هي:

- **أولا:مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه:** تتمثل أهم منافع هذه المقارنة في أنها تساعد على فهم طبيعة نشاط العميل وتعطى مؤشرا على احتمال وجود فشل مالي من خلال استخدام النسب المالية والبيانات لتقييم قدرة العميل على رد القروض وقدرته على الاقتراض.
- **ثانيا: مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة:** وتتم هذه المقارنة من خلال مقارنة رصيد وتفاصيل الفترة الحالية ومختلف النسب المالية والنسب المئوية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة والنسب في فترات سابقة مما يسمح بتحديد المعلومات التي يجب فحصها بأكثر دقة.
- **ثالثا: مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل:** عادة ما تعكس الموازنات التي يعدها العميل توقعاته لفترة محاسبية معينة، وقد يؤدي فحص هذه الموازنات إلى وجود فروق بينها وبين النتائج الفعلية مما يشير لاحتمال وقوع تحريفات، وهنا يجب على المدقق التأكد من مدى واقعية إعداد هذه الموازنات، والتأكد من أنه لم يتم التعديل في المعلومات المالية الحالية من طرف العميل حتى تتوافق مع الموازنة، وإذا حدث ذالك فإن المدقق لن يجد فروقا بين البيانات الفعلية والموازنة حتى في ظل وجود تحريفات في القوائم المالية.
- **رابعا: مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع:** يقوم المدقق بإجراء مجموعة من العمليات الحسابية للتوصل لقيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية تسمح له بمقارنتها مع بيانات العميل.
- **خامسا: مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية:** إذا كانت المراجعة تتم مثلا في فندق، فإن عدد الغرف ومعدل الإشغال تعتبر بيانات تساعد المدقق في تقدير إجمالي الإيراد من تأجير الغرف ومقارنته مع الإيراد المسجل، ويمكن استخدام نفس الطريقة في تقدر الكثير من قيم الحسابات.[10]

2-2: الأبعاد الأساسية للتقديرات المحاسبية:

2-2-1: تعريف التقديرات المحاسبية:

عرف المعيار الدولي للمراجعة رقم 540 التقدير المحاسبي على أنه "مبلغ نقدي يخضع قياسه لحالة عدم تأكد التقدير"[11] .

وفي تعريف أخر للتقدير المحاسبي هو "تقدير للقيمة المحاسبية لبند معين بسبب عدم التمكن من إيجاد القيمة الدقيقة لذالك البند"[12].

ويعني أيضا "التقدير التقريبي لقيمة أحد البنود في حالة غياب وسائل دقيقة للقياس"[13]

ومن خلال ما سبق فالتقدير المحاسبي هو مبلغ نقدي يتم تقديره لبند معين لعدم توفر طرق دقيقة للقياس. ويوجد العديد من التقديرات المحاسبية التي غالبا ما تتضمنها القوائم المالية من أمثلة ذالك:

- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
- العمر الاقتصادي والقيم التخريدية للأصول المادية والمعنوية.
- طرق احتساب الإهتلاك ومؤونات الإطفاء.
- المستحقات من الضرائب.
- المستحقات المبنية على افتراضات فعلية في خطط المعاشات.
- إيراد العقد باستخدام طريقة نسبة الإتمام.
- خسائر الدعاوى القضائية.
- القيم العادلة بالنسبة للتبادلات غير النقدية.
- القيم الحالية في القوائم المالية الشخصية.[14]

2-2-2: العوامل المؤثرة على دقة التقديرات المحاسبية:

تختلف دقة التقديرات المحاسبية وفق تأثير مجموعة من العوامل وهي[15]:

أ- **طبيعة العنصر:** هناك بعض العناصر يكون التقدير المحاسبي لها أكثر سهولة من بعض العناصر عن الأخرى، مثال ذالك: تقدير إهتلاك الأثاث أكثر سهولة من تقدير إهتلاك الأصول التي تخضع للتقادم التكنولوجي.

ب- **البيئة المعلوماتية للعنصر:** كلما كانت المعلومات عن تقدير العنصر متوافرة كانت درجة تقدير العنصر أعلى.

ت- **مدى توافر الخبرة اللازمة:** تعتبر الخبرة عامل مهم جدا لدقة التقديرات، حيث أنها توفر الفهم لسلوك المتغيرات المؤثرة على عملية التقدير.

ث- **درجة التأكد وعدم التأكد لنتائج الأحداث المستقبلية:** فكلما زادت درجة التأكد زادت درجة دقة التقديرات المحاسبية.

2-2-3: إجراءات تدقيق التقديرات المحاسبية:

يتم تدقيق التقديرات المحاسبية وفق مجموعة من الإجراءات كما يلي:

- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة للتأكد من معقولية التقديرات المحاسبية ، وان الإفصاح عنها قد تم بشكل مناسب.
- فهم الإجراءات والطرق المستخدمة من طرف الإدارة ومن ضمنها النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لعمل التقديرات المحاسبية.
- فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقدير، ويشمل تقييم دقة وملائمة المعلومات المستخدمة في التقدير ومدى التعقيد في طرق الحساب ومقارنة التقديرات السابقة مع النتائج الفعلية، بإضافة لذالك على المراجع التأكد من أن تلك التقديرات مصادق عليها من قبل الإدارة ومعترف بها في مستندات تثبت ذالك.
- استخدام تقدير مستقل لأغراض المقارنة مع التقدير المعد من طرف الإدارة.
- فحص الأحداث اللاحقة من أجل التأكد من دقة التقديرات.[16]

2-2-4: تقييم المراجع لمعقولية التقديرات المحاسبية:

وفق المعيار الدولي للمراجعة رقم 540 الفقرة التاسعة منه، على المراجع أن يقوم بتقويم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات تعد معقولة في سياق إطار التقرير المالي أم أنها محرفة.

ويتعين على المراجع أن يقوم بتقييم معقولية التقديرات المحاسبية للإدارة مع مراعاة بيئة الصناعات التي يعتبر العميل جزء منها، وطرق أداء أعمالها والعوامل الخارجية الأخرى، كما أن تقييم المعقولية يعني التركيز على الافتراضات أو العوامل التي تعتبر جوهرية للتقدير، ويجب على المراجع أن يكون على علم بأن العوامل الذاتية المستخدمة في التقدير يمكن أن تتعرض للتحيز، وعند تقييم تلك التقديرات المحاسبية يقوم المراجع بتحديد ما يلي:

- أن كافة التقديرات الجوهرية قد تم الاعتراف بها.
- أن كافة التقديرات المحاسبية تعتبر معقولة في ظل الظروف السائدة.
- أن التقديرات المحاسبية تم عرضها طبقا لمبادئ المحاسبة الملائمة.[17]

3- الطريقة والأدوات:

3-1: منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بغرض إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإجراءات التحليلية والتقديرات المحاسبية وتحليل المعطيات الكمية المرتبطة بموضوع الدراسة من أجل تفسيرها واستخلاص النتائج المتعلقة بها.

3-2: مجتمع وعينة الدراسة: تم اختيار مجتمع الدراسة والمتمثل في مدققي الحسابات في ولايات الجنوب الشرقي الجزائري، والمقدر بـ 250 مدقق حسابات للإرتباطها الوثيق بموضوع الدراسة وهي الأجدر بالإجابة على تساؤلات الدراسة، ونظرا لصعوبة الوقوف على كافة مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (45) مفردة،

3-3: متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في التقديرات المحاسبية كمتغير تابع بينما يتمثل المتغير المستقل في الإجراءات التحليلية.

3-4: أداة الدراسة: لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة تمّ إعداد استبانة مكونة من ثلاثة أبعاد يضم كل منها خمسة أسئلة تم توزيعه على عينة الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات،حيث تم توزيع (45) استمارة، استرجع منها (39) أما الصالحة للدراسة فبلغ عددها (37) استمارة أي ما نسبته 82 % من مجموع الاستمارات الموزعة.

3-5: الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي: بغرض معالجة البيانات الناتجة عن أداة الدراسة تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وذلك بالاستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية (SPSS Version 26)، وتشمل هذه الأساليب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، معامل الارتباط بيرسون، معامل الثبات، اختبار (T-test).

3-5: الطريقة المستخدمة في القياس: تم استخدم مقياس ليكرت (Scale-Likert) الخماسي حيث تكون إجابات مدققي الحسابات على النحو الذي يمثل فيه موافق جدا (5) درجات، موافق(4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجة، غير موافق جدا (1) درجة، وعليه سيتم معرفة درجة ومستوى وجهة نظر عينة الدراسة نحو مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية بالاعتماد على المتوسط الحسابي المرجح وفق الجدول رقم (1)، ولتعميم نتائج الدراسة على المجتمع سيتم الاعتماد على الاختبار الاستدلالي (T-test) وذلك بمستوى المعنوية تقدر بـ (α=0.05) وعلى أساسها نقبل الفرضية.

3-6: صدق الأداة (الاستبيان): يشير الصدق إلى مدى قدرة المقياس على قياس المفهوم الذي وضع من أجله[18]. وهناك عدة أنواع للصدق أهمها:

أولا: صدق المحكمين: تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف بالإضافة لمجموعة من الأساتذة المحكمين من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة وهذا قصد التأكد من وضوح أسئلة الاستبيان، وقد تمت الاستجابة لملاحظاتهم والقيام بالتعديلات المطلوبة وبذالك ظهر الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا: الاتساق الداخلي: يقيس الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه، وهذا من خلال حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل بعد والفقرات التي يحتويها.

- **الإتساق الداخلي للبعد الأول:** يبين الجدول رقم (2) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الأول تتراوح بين (0.553) و(0.670) ما يعني وجود ارتباط عند مستوى الدلالة (α = 0.05) ، وبذالك نعتبر أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الإتساق الداخلي للبعد الثاني:** يبين الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الثاني تتراوح بين (0.475) و(0.732) ما يعني وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) ، وبذالك نعتبر أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الإتساق الداخلي للبعد الثالث:** يبين الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الثالث تتراوح بين (0.526) و(0.824) ما يعني وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05)، وبذالك نعتبر أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا: الصدق البنائي: يقيس الصدق البنائي مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبيان، وهذا من خلال حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبيان.

يبين الجدول رقم (5) أن معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين (0.800) و(0.881) ما يعني وجود ارتباط قوى بين الأبعاد والاستبيان ككل عند مستوى دلالة (α = 0.05)، وهذا ما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبذالك تعتبر جميع الأبعاد صادقة لما وضعت لقياسه.

3-7: ثبات الاستبيان: يقصد بالثبات الحصول على نفس نتائج الاختبار إذا طبق أكثر من مرة في ظروف متماثلة [19]، وهناك العديد من الاختبارات يمكن استخدامها للتأكد من درجة ثبات أداة القياس، أكثرها شيوعا معامل ألفا كرونباج (Alpha Cronbach)،

يبين الجدول رقم (6) أن معامل ألفا كرونباخ لجميع الفقرات بلغ (0.837)، وهي قيمة مرتفعة ما يدل على ثبات أداة الدراسة، حيث يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدارسة وتحليل النتائج.

4- دراسة المتغيرات الشخصية للعينة:

4-1: الجنس

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن الذكور يمثلون أغلب أفراد عينة الدارسة حيث بلغ عددهم 29 فرد أي ما نسبته 78.4 % أما الإناث فبلغ عددهم 08 بنسبة 21.8 % وقد يرجع هذا لطبيعة عمل مدقق الحسابات الذي يعتبر من الأعمال الحرة التي لا تتجه لها الإناث كثيرا في المجتمع الجزائري ويفضلن الوظائف الحكومية على هذا النوع من الأعمال.

4-2: المؤهل العلمي:

يشير الجدول رقم (8) أن النسبة الأكبر من المستجوبين هم من حملة شهادة الماستر بمجموع 22 فرد أي ما نسبته 59.5 %، وهذا يبدو طبيعي لأن هذه الشهادة تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل التدرج ضمن التعليم الجامعي، ثم يليهم حملة شهادة الليسانس بـ 09 أفراد بنسبة 24.3 %، أما أصحاب شهادة الدكتوراه كان عددهم 5 أفراد بنسبة 13.5 %، في حين لم يتعدى مستوى الثانوي فرد واحد وهذا راجع لتغيير قوانين منح اعتماد تدقيق الحسابات إلا بالحصول على شهادة الليسانس على الأقل.

4-3: الوظيفة:

من خلال النسبة المؤوية والتكرار في الجدول رقم (9) الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، نلاحظ أن الخبراء المحاسبيين بلغ عددهم 21 فرد ويمثلون نسبة 56.8 % وهذا ما يعني أن عينة الدارسة تتمتع بكفاءة عالية، أما النسبة المتبقية فتوزعت بين محافظو الحسابات بنسبة 37.8 % أي 14 فرد، و5.4 % للمحاسبين المعتمدين بفردين فقط.

4-4: الخبرة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن ما نسبته 75.7 % من عينة الدراسة فاقت خبرتهم عن 10 سنوات بمجموع 28 فرد مما يجعل أفراد العينة يتمتعون بالخبرة الكافية لإعطاء إجابات أكثر دقة وموضوعية، أما نسبة من لديهم خبرة من 05 إلى 10 سنوات فكانت 21.6% بمجموع 08 أفراد، ويمثل فرد واحد فئة الخبرة أقل من 05 سنوات بنسبة 2.7% .

5- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات نستعرض في هذا المحور أبرز نتائج المتوصل إليها من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة من أجل معرفة اتجاه وجهة نظر عينة الدراسة عن مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية، حيث تمّ الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقارنته مع درجة الموافقة المتوسطة المقدرة بـ (3) لوصف إجابات أفراد العينة ،ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد علي اختبار (T-test) لعينة واحدة عند مستوى الدلالة (α=0.05) Sig ، وهذا لتعميم النتائج المتحصل عليها على مجتمع الدراسة، بحيث:

نقبل الفرضية إذا كانت (α < 0.05) Sig

نرفض الفرضية إذا كانت (α >0.05) Sig

5-1. عرض نتائج واختبار الفرضية الأولى: بغرض معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مستوى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء بالإعتماد على المتوسط الحسابي المرجع وكذا الانحراف المعياري، أظهر الجدول رقم (11) أن اتجاه إجابات أفراد العينة كان من مرتفع إلى مرتفع جدا بمتوسط حسابي ينحصر بين (4.10- 4.51) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح لجميع الفقرات حيث لم يتعدى 0.62، وكان الاتجاه العام لهذه الفرضية مرتفع جدا بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وانحراف معياري (0.30) ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت أقل تشتت وتتمركز حول المتوسط الحسابي، مما يدل على توافق مدققي الحسابات الذين تم استجوابهم علي أن الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء.

ولتعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة تم اعتماد اختبار (T-test) لعينة واحدة في اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى الدلالة (0.05 =α) Sig، كما يلي:

يبين الجدول أعلاه أن قيمة (t) تساوي (26.118) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (Sig = 0,000) كونها أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α = 0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى وهذا يعني أن الإجراءات التحليلية تساهم في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء، من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

5-2. عرض نتائج واختبار الفرضية الثانية: لمعرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مستوى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول بالإعتماد على المتوسط الحسابي المرجع وكذا الانحراف المعياري، كانت النتائج حسب الجدول رقم (13) تشير إلى أن اتجاه إجابات أفراد العينة كان مرتفعة إلى مرتفعة جدا، بحيث كان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات متقارب ويتراوح بين (3.89- 4.51) وبانحراف معياري لم يتجاوز (0.60)، كما أن الاتجاه العام لهذه الفرضية مرتفع جدا بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وانحراف معياري يساوي (0.32) ما يعني أن مدققي الحسابات عينة الدراسة يتفقون على أن الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول.

ولتعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسه نستخدم إختبار (T-test) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الثانية على النحو الموالي:
يوضح الجدول أعلاه أن قيمة (t) تساوي (24.582) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (Sig = 0,000) باعتبارها أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α = 0.05)، وعليه نقبل الفرضية الثانية القائلة بأن الإجراءات التحليلية تساهم في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

5-3. عرض نتائج واختبار الفرضية الثالثة: بهدف معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مستوى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات، بالإعتماد على المتوسط الحسابي المرجع وكذا الانحراف المعياري، كانت النتائج حسب الجدول رقم (15) تشير إلى أن اتجاه إجابات أفراد العينة كانت مرتفعة إلى مرتفعة جدا، وكان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (3.89- 4.51) وبانحراف معياري انحصر بين (0.50- 0.68) بحيث كان الاتجاه العام لهذه الفرضية من مرتفع إلى مرتفع جدا بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.46) ما يعني أن مدققي الحسابات يرون أن الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات.
ولتعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسه نستخدم إختبار (T-test) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الثالثة على النحو الموالي:
يبين الجدول أعلاه أن قيمة (t) تساوي (16.460) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (Sig = 0,000) باعتبارها أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α = 0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة والتي نصت على أن الإجراءات التحليلية تساهم في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

5-4. النتيجة الكلية لاختبار الفرضيات:

يوضح الجدول أعلاه نتيجة اختبار الفرضيات مجتمعة حيث يبين أن قيمة (t) تساوي (25.810) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (Sig = 0,000) باعتبارها أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α = 0.05)، وهذه النتيجة تشير إلى أن الإجراءات التحليلية تساهم بدراجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي وهذا بدلالة المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان والذي بلغ 4.29 ويقع ضمن مجال الموافق جدا.

الخلاصة :

بعد عرض نتائج واختبار الفرضيات وتحليلها نقدم في هذا الجزء ملخص لنتائج الدراسة ومحاولة تفسيرها، وتقديم بعض التوصيات

نتائج الدراسة:
أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن اعتبارها إجابات عن الأسئلة الفرعية المطروحة في تمهيد هذه الدراسة وهي كالآتي:

- الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقيم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء
- الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول.
- الإجراءات التحليلية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات
- الإجراءات التحليلية ساهمت بدرجة كبيرة في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية ككل

-

تفسير نتائج الدراسة:

بالنظر لما تضمنته الدراسات السابقة وما جاء في الإطار النظري، يمكن تفسير ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج بكون الإجراءات التحليلية تقلل من اعتماد مدقق الحسابات على الحكم الشخصي في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية، وهذا ما يتوافق مع الدراسة السابقة ليرقي كريم التي توصلت إلى أن الإجراءات التحليلية تؤثر بشكل كبير على الرأي النهائي للمراجع الخارجي وأكدته دراسة وليد عمر عويس وأحمد علي بواعنة التي خلصت إلى أن الإجراءات التحليلية لها أثر على الحكم المهني لمدقق الحسابات.

كما يمكن أن تعزى نتائج الدراسة لمجموعة المقارنات التي ميزت تطبيق الإجراءات التحليلية والتي أدت لمجموعة من النقاط التي ساهمت في تقييم معقولية التقديرات المحاسبية والتي تمت الإشارة إليها في الإطار النظري وهي كما يلي:

- إن مجموعة المقارنات التي يقوم بها المدقق حول طبيعة عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه ينتج عنها العديد من البيانات تساعد في فهم طبيعة العنصر المراد تقييمه ما يجعل التقدير المحاسبي له أكثر سهولة.
- كما تسمح أيضا مقارنة بيانات العميل مع بيانات السنوات السابقة، ومقارنتها أيضا مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه، في توفير بيئة معلومات ضرورية لتقييم معقولية التقديرات المحاسبية.
- يقوم مدقق الحسابات بإعداد توقعات عن نتائج العميل، بالإضافة لإطلاعه عن النتائج التي يتوقعها العميل نفسه، وهذا ما يسمح له من التأكد من النتائج المستقبلة للعميل، فكلما زادت درجة التأكد زادت دقة التقديرات المحاسبية.
- وتسمح مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية للمدقق بالتركيز على افتراضات وعوامل أخرى تعتبر جوهرية في عملية التقدير المحاسبي.
- تصنف الإجراءات التحليلية ضمن معايير أدلة الإثبات وهذا ما يسمح بالحصول على أدلة إثبات قد تكون كافية لتقييم معقولية التقديرات المحاسبية

ملاحق:

الجدول رقم (1): يوضح مستوى ودرجات قياس الإجابات والمتوسط الحسابي المرجح لها

الإجابات	الدرجة	المتوسط الحسابي المرجح	المستوى
موافق بشدة	5	5 – 4.2	مرتفع جدا
موافق	4	4.2 – 3.4	مرتفع
محايد	3	3.4 – 2.6	متوسط
غير موافق	2	2.6 – 1.8	ضعيف
غير موافق بشدة	1	1.8 – 1	ضعيف جدا

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على الدراسات السابقة

الجدول رقم (2): يوضح الاتساق الداخلي للبعد الأول

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون	القيمة الإحتمالية (Sig)
01	تسمح مقارنة مخصصات الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء للعميل مع نظيرتها في النشاط الذي يعمل فيه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المخصصات	.643	*0.000
02	تسمح مقارنة مخصصات الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء للعميل مع ما يقابلها في الفترة السابقة بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المخصصات	.566	*0.000
03	تسمح مقارنة مخصصات الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء للعميل مع ما يتوقعه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المخصصات	.661	*0.000
04	تسمح مقارنة مخصصات الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء للعميل مع ما يتوقعه المدقق بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المخصصات	.670	*0.000
05	تسمح مقارنة مخصصات الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء للعميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المخصصات	.553	*0.000

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون	القيمة الإحتمالية (Sig)
11	تسمح مقارنة مستحقات الضرائب والمعاشات الخاصة بالعميل مع نظيرتها في النشاط الذي يعمل فيه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المستحقات	.823	*0.000
12	تسمح مقارنة مستحقات الضرائب والمعاشات الخاصة بالعميل مع ما يقابلها في الفترة السابقة بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المستحقات	.526	*0.001
13	تسمح مقارنة مستحقات الضرائب والمعاشات الخاصة بالعميل مع ما يتوقعه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المستحقات	.821	*0.000
14	تسمح مقارنة مستحقات الضرائب والمعاشات الخاصة بالعميل مع ما يتوقعه المدقق بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المستحقات	.824	*0.000
15	تسمح مقارنة مستحقات الضرائب والمعاشات الخاصة بالعميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية بتقييم معقولية التقدير المحاسبي لهذه المستحقات	.761	*0.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (3): يوضح الاتساق الداخلي للبعد الثاني

الأبعاد	معامل بيرسون	القيمة الإحتمالية (Sig)
تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء	.800	*0.000
تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول.	.806	*0.000
تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات	.881	*0.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (4): يوضح الاتساق الداخلي للبعد الثالث

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون	القيمة الإحتمالية (Sig)
06	تسمح مقارنة العمر الاقتصادي لأصول العميل مع نظيرتها في النشاط الذي يعمل فيه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي لهذه الأصول	.475	*0.003
07	تسمح مقارنة العمر الاقتصادي لأصول العميل مع ما يقابلها في الفترة السابقة بتقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي لهذه الأصول	.511	*0.001
08	تسمح مقارنة العمر الاقتصادي لأصول العميل مع ما يتوقعه العميل بتقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي لهذه الأصول	.679	*0.000
09	تسمح مقارنة العمر الاقتصادي لأصول العميل مع ما يتوقعه المدقق بتقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي لهذه الأصول	.598	*0.000
10	تسمح مقارنة العمر الاقتصادي لأصول العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية بتقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي لهذه الأصول	.732	*0.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (5): يوضح الصدق البنائي

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
15	.837

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (6): يوضح ثبات أداة الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية %
ذكر	29	78.4
أنثي	08	21.6
المجموع	37	100

المصدر: من الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (7): يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية (Sig)
تساهم الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمخصصات: الديون المشكوك فيها والإهتلاكات ومؤونات الإطفاء.	4.31	26.118	.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم: (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية (Sig)
تساهم الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي للعمر الاقتصادي للأصول.	4.31	24.582	.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (9): يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية (Sig)
تساهم الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية التقدير المحاسبي لمستحقات الضرائب والمعاشات	4.25	16.460	.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

الجدول رقم (10): يوضح النتيجة الكلية لاختبار الفرضيات

البيان	المتوسط الحسابي	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية (Sig)
الدرجة الكلية للاستبيان	4.29	25.810	.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

- الإحالات والمراجع :

1- فاطمة فزع هداب وليلى عبد جاسم (2020)، **اهمية استخدام الإجراءات التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 121، العراق: بغداد، ص489-503

2- يرقي كريم (2015)، **إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2، الجزائر: البليدة، 2015، ص93-112.

3- وليد عمر عويس وأحمد علي بواعنة (2021)، أثر **الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 17، العدد 3، الأردن: عمان، ص428-457

4- علي أبوبكر باوزير و مراد عبد الله باعمودي (2021)، **أثر التقدير المحاسبي لمجمع الاهتلاك في مصداقية التقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية، المجلد 5، العدد11، فلسطين: غزة، ص 66-96

5- كريم فيصل (2022)، **مساهمة التقديرات المحاسبية في جودة التقارير المالية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر: بريكة، المجلد 5، العدد 02، ص238-252

6- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520 (2020)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية: الرياض، ص 362

7- على عبد القادر الذنيبات (2015)، **تدقيق الحسابات في ضؤ المعايير الدولية**، دار وائل للنشر ، الأردن: عمان، الطبعة الخامسة، ص 154

8- أمين أحمد السيد لطفي (1997)، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، دار النهضة العربية، مصر: القاهرة، ص64

9- رزق ابو زيد الشحنة (2015)، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن: عمان، الطبعة الأولى، ص 188

10- ألفين أرينز، جيمس لوبك (2005)، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية: الرياض، ص 257

11- المعيار الدولي للتدقيق رقم 540 (2020)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية: الرياض، ص 388

12-على عبد القادر الذنيبات (2015)، مرجع سابق، ص 223

13-محمد الفاتح محمود بشير المغربي (2016)، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن: عمان، ص 133

14-أمين السيد أحمد لطفي (2006)، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر: الإسكندرية، ص 489

15- أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، أسامة محمد صالح محمد (2016)، **مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية**، مجلة أما راباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 23، ص 120

16-أياد رشيد القريشي (2011)، التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا، دار المغرب للطباعة والنشر، العراق: بغداد، ط1، ص 346

17- أمين السيد أحمد لطفي (2006)، مرجع سابق، ص 489

18-طارق عطية عبد الرحمان (2013)، **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية**، معهد الإدارة العامة، السعودية، ص 138

19- رجاء وحيد دويدري (2000)، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، سوريا: دمشق، ط1، ص 346